

تفسير البحر المحيط

@ 207 @ وأصررن فامسكوهن إلى إيضاح حالهن ، وهذا قول يوجب فساد الترتيب ، فهو بعيد .
وعلى هذه الأقوال يظهر للتكرار فوائد . وعلى قول قتادة والسدي : لا تكرار ، وكذلك لا
تكرار على قول : مجاهد وأبي مسلم . .

وإعراب واللذان كإعراب واللاتي . وقرأ الجمهور : واللذان بتخفيف المنون . وقرأ ابن
كثير : بالتشديد . وذكر المفسرون علة حذف الياء ، وعلة تشديد النون ، وموضوع ذلك علم
النحو . وقرأ عبد الله : والذين يفعلونه منكم ، وهي قراءة مخالفة لسواد مصحف الإمام ،
ومتدافعة مع ما بعدها . إذ هذا جمع ، وضمير جمع وما بعدهما ضمير ثنية ، لكنه يتكلف له
تأويل : بأن الذين جمع تحته صنفا الذكور والإناث ، فعاد الضمير بعده مثنى باعتبار

الصنفين ، كما عاد الضمير مجموعاً على المثنى باعتبار أن المثنى تحتها أفراد كثيرة هي
في معنى الجمع في قوله : { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا } {
هَٰذَا لَنْ يَخْصِمَآنِ اِخْتَصِمُوا } والأولى اعتقاد قراءة عبد الله أنها على جهة التفسير ،
وأن المراد بالثنية العموم في الزنا . وقرء واللذان بالهمزة وتشديد النون ، وتوجيه
هذه القراءة أنه لما شدد النون التقى ساكنان ، ففر القارئ من التقائهما إلى إبدال
الألف همزة تشبيهاً لها بألف فاعل المدغم عينه في لامه ، كما قرء : { وَلَا الضَّالِّينَ }
{ وَلَا جَانٌّ } وقد تقدم لنا الكلام في ذلك مشبعاً في قوله : ولا الضالين في الفاتحة
. .

{ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا } أي : إن تابا عن الفاحشة
وأصلحا عملهما فتركوا أذاهما . والمعنى : أعرضوا عن أذاهما . وقيل : الأمر بكف الأذى
عنهما منسوخ بآية الجلد . قال ابن عطية : وفي قوة اللفظ غص من الزنا وإن تابوا ، لأن
تركهم إنما هو إعراض . ألا ترى إلى قوله تعالى : { وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ } وليس
هذا الإعراض في الآيتين أمراً بهجرة ، ولكنها متاركة معرض ، وفي ذلك احتقار لهم بسبب
المعصية المتقدمة . انتهى كلامه . .

{ إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ عَلِيمٌ } أي رجاعاً بعباده عن معصيته إلى طاعته ،
رحيماً لهم بترك أذاهم إذا تابوا . .

{ إِنَّ زَمَّآتِ السُّوءِ عَلَيْنَا لَنَبْلُغَنَّ يَوْمَ السُّوءِ بِجَهَنَّمَ }
ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ
اللَّهُ عَلِيمًا } تقدم الكلام في إنما وفي دلالتها على الحصر ، أهو من حيث الوضع ، أو

الاستعمال ؟ أم دلالة لها عليه ؟ وتقدم الكلام في التوبة وشروطها ، فأغنى ذلك عن إعادته .
وقوله : إنما التوبة على الله هو على حذف مضاف من المبتدأ والخبر ، والتقدير : إنما قبول
التوبة مترتب على فضل الله ، فتكون على باقية على بابها . وقال الزمخشري : يعني إنما
القبول والغفران واجب على الله تعالى لهؤلاء انتهى . وهذا الذي قاله هو على طريق المعتزلة
، والذي نعتقده أن الله لا يجب عليه تعالى شيء من جهة العقل ، فأما ما ظاهره الوجوب من
جهة السمع على نفسه كتخليد الكفار وقبول الإيمان من الكافر بشرطه فذلك واقع قطعاً ،
وأما قبول التوبة فلا يجب على الله عقلاً وأما من جهة السمع فتظافت طواهر الآي والسنة على
قبول الله التوبة ، وأفادت القطع بذلك . وقد ذهب أبو المعالي الجويني وغيره : إلى أن هذه
الطواهر إنما تفيد غلبة الظن لا القطع بقبول التوبة ، والتوبة فرض بإجماع الأمة ، وتصح
وإن نقصها في ثاني حال بمعاودة الذنب ومن ذنب ، وإن أقام على ذنب غيره خلافاً للمعتزلة
ومن نحا نحوهم ممن ينتمي إلى السنة ، إذ ذهبوا إلى أنه لا يكون تائباً من أقام على ذنب
، وقيل : على بمعنى عند . وقال الحسن : بمعنى من ، والسوء يعم الكفر والمعاصي غيره سمي
بذلك لأنه تسوء عاقبته .

وموضع بجهالة حال ، أي : جاهلين ذوي سفة وقلة تحصيل ، إذ ارتكاب السوء ، لا يكون إلا
عن غلبة الهوى للعقل ، والعقل يدعو إلى الطاعة ، والهوى والشهوة يدعو إلى المخالفة ،
فكل عاص جاهل بهذا التفسير . ولا تكون الجهالة هنا التعمد ، كما ذهب إليه الضحاك . وروي
عن مجاهد لإجماع المسلمين : على أنَّ من تعمد الذنب وتاب ، تاب الله